الأمم المتحدة

A/59/450

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

بنود جدول الأعمال: ١٢، و ٢٢، و ٣٦، و ٣٧، و ٣٨، و ٤٣، و ٤٥، و ٤٨، و ٨٣، و ٨٤، و ٨٥، و ٨٧، و ٩٣، و ١٠٣، و ١٠٧، و ١٠٨

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

021104 021104 04-56760 (A)
0456760

العولمة والاعتماد المتبادل
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذه الرسالة الإعلان الوزاري المعتمد بمناسبة انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وباسم مجموعة الـ ٧٧، سيكون من دواعي امتناني الوافر أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢، و ٢٢، و ٣٦، و ٣٧، و ٣٨، و ٤٣، و ٤٥، و ٤٨، و ٨٣، و ٨٤، و ٨٥، و ٨٧، و ٩٣، و ١٠٣، و ١٠٧، و ١٠٨.

(توقيع) ناصر عبد العزيز **النصر**
الممثل الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

إعلان وزاري

نحن، وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقد انعقد جمعنا بمناسبة الاجتماع السنوي الثامن والعشرين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأكدنا مجددا الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ في ساو باولو، البرازيل، في ١١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، واستعرضنا تطورات الوضع الاقتصادي الدولي والأنشطة المنفذة في سياق جدول أعمال الأمم المتحدة في ميدان التنمية، اعتمدنا الإعلان التالي:

١ - نرحب بصدور قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الذي تقرر فيه أن تُعقد في نيويورك في عام ٢٠٠٥ جلسة عامة رفيعة المستوى لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها. ونؤكد ضرورة أن يركز هذا الحدث المقرر تنظيمه في عام ٢٠٠٥ على التنمية وأن تكون عملية التحضير له عملية جامعة مفتوحة شفافة، وأن ينتهي الحدث إلى وثيقة مركبة تعد في إطار مفاوضات حكومية دولية خلال هذه العملية.

العولمة

٢ - إن العولمة تفتح أبواب الفرصة أمام البلدان النامية وتجابهها بتحديات وتعرضها لمخاطر. وإننا نلاحظ ببالغ القلق أن عمليتي العولمة وتخفيف القيود قد عادت بمنافع تفاوتت فيها الحظوظ فيما بين البلدان وفي البلد الواحد، وأن الاقتصاد العالمي بات يتسم بالبطء وعدم التوازن في النمو وبالبعد عن الاستقرار. وقد اتسعت فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واستشرى الفقر في الكثير من البلدان النامية. ومن ثم، نعتقد أن العالم بحاجة إلى استراتيجية تعطي أولوية للبعد الإنمائي في العمليات العالمية حتى تنتفع البلدان النامية من الفرص التي تهيئها العولمة. وتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية للنمو أمر يقتضي تعزيز الترابط بين الأنظمة التجارية والنقدية والمالية الدولية.

٣ - نؤكد ضرورة أن يراعى في النظام التجاري الدولي وجود نطاق للتحرك المشروع في السياسات العامة يتيح للبلدان النامية أن تتبع مزيجا استراتيجيا سباقا من السياسات التجارية والإنمائية الملائمة لأوضاعها الأولية والميزة النسبية الحيوية لديها واحتياجاتها وظروفها المتغيرة. ومن المهم بخاصة أن تؤخذ في الحسبان ضرورة إقامة توازن مناسب بين نطاق تحرك السياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية في ميدان التمويل والتنمية والتجارة عند البت جماعيا في الضوابط والالتزامات المقبلة وفي تنفيذ وتفسير القائم منها.

٤ - ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى انتهاج سياسات في الاقتصاد الكلي وفي التجارة تهيئ المزيد من الفرص أمام البلدان النامية لتضييق فجوة الدخل القائمة وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الإنمائية. ومن المجدي في هذا الشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي تنسيقا فعالا فيما بين البلدان الصناعية الكبرى والآليات التي تساهم في تعزيز استقرار أسعار الصرف بين العملات الرئيسية والتدفقات المالية الموجهة إلى البلدان النامية.

٥ - نرحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة ونحث الجمعية العامة وغيرها من أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أن تولي اعتبارا كاملا للمقترحات والتوصيات الواردة في التقرير بغية الإسهام في جعل العولمة إطارا جامعا منصفا لجميع سكان العالم.

التجارة الدولية

٦ - نؤكد مجددا الأهداف الواردة في إعلان الألفية الرامية إلى توطيد وصون نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والعالمية والإنصاف والاستناد إلى القانون وقابلية التنبؤ والبعد عن التمييز في إطار تعزيز التنمية والقضاء على الفقر. ونشدد في هذا الشأن على جملة نقاط من بينها ما يلي:

- أهمية تهيئة المزيد من السبل الفعالة للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وتلبية شروط دخولها أمام الصادرات الزراعية والصناعية والخدمية للبلدان النامية كشرط مسبق لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية.
- ضرورة أن تصبح المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءا لا يتجزأ من المفاوضات بجميع جوانبها. وينبغي الإسراع باستعراض جميع الأحكام القائمة في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بغية تعزيزها وإحكامها وإكسابها فعالية وقابلية للتنفيذ. كما ينبغي، وعلى سبيل الأولوية، معالجة جميع المسائل

والشواغل المعلقة المتصلة بالتنفيذ التي أثارتها البلدان النامية على نحو يحقق نتائج مثمرة من الناحية التجارية.

٧ - نلاحظ مع الارتياح أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد اتفقوا في اجتماع مجلسها العام المعقود في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ على إطار لمواصلة التفاوض في ظل برنامج عمل الدوحة. والخروج بمحصلة نهائية ناجحة من برنامج عمل الدوحة مرهون بمدى مراعاة المفاوضات لمصالح وشواغل البلدان النامية وبسير عملية التفاوض في إطار جامع شفاف.

٨ - نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري المعقود إبان الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، التي كان من بينها استرعاء الانتباه بوجه خاص إلى تضاؤل نطاق السياسات المتاح أمام البلدان النامية للسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وتحديد الاستجابات المطلوبة على صعيد السياسات العامة لضمان أن تلبي العولمة احتياجات البلدان النامية وتخدمها، وإعادة تأكيد دور الأونكتاد باعتباره مركز تنسيق المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة، والدعوة إلى تعزيز ولاية الأونكتاد لتمكينه من تحليل السياسات وتهيئة منبر لإيجاد توافق في الآراء في مجالات أخرى، من بينها مسؤولية الشركات والقطاعات الجديدة الحيوية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الإبداعية. ونؤكد أهمية الاتفاقات المبرمة في الأونكتاد الحادي عشر في تهيئة قوة دفع إيجابية لمفاوضات منظمة التجارة الدولية تطبيقا لبرنامج عمل الدوحة.

٩ - نلاحظ ببالغ القلق أن عددا كبيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المعتمدة على إنتاج السلع الأساسية، ما زال يعاني من التهميش على ساحة التجارة الدولية ونظام التبادل التجاري، وعرضة للتأثر بالصدمات الخارجية. وما زال قطاع السلع الأساسية هو عماد الاقتصاد في كثير من البلدان النامية من حيث إدرار الدخل وتوليد المدخرات والعملات الأجنبية، وكذلك من حيث التوظيف وكسب الرزق، ولا سيما بالنسبة للفقراء والمرأة. ومن ثم ينبغي أن يحظى هذا القطاع باهتمام خاص من البلدان المتقدمة النمو ومن المجتمع الدولي على السواء، ولا سيما من خلال توفير المساعدات الإنمائية، وإصلاح نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف، وتهيئة أوضاع تكفل المنافسة في أسواق السلع الأساسية، والتغلب على تقلبات الأسعار وتدني معدلات التبادل التجاري من خلال إجراءات حكومية وأدوات مستندة إلى آليات السوق. ونشدد بخاصة على ضرورة فتح المزيد من الأبواب للدخول إلى الأسواق في إطار منصف قابل للتنبؤ أمام السلع الأساسية ذات

الأهمية الكبرى للبلدان النامية، ومعالجة مشاكل العرض المفرط، ووضع مخططات عملية للتمويل التعويضي، وإقامة صندوق دولي جديد معني بتنويع الأنشطة الاقتصادية.

١٠ - نؤكد أهمية توطيد منظمة التجارة العالمية والوصول بها إلى مرتبة العالمية، وندعو، في هذا السياق، إلى التعجيل بعملية الانضمام وتخليصها من المعوقات السياسية والتعجيل بضم البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إليها في إطار من الشفافية، وندعو كذلك إلى تقديم مساعدات تقنية من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كل في إطار ولايته، وبذا يساهمان في التعجيل بدمج البلدان النامية دمجا كاملا في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

تمويل التنمية

١١ - نحث البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية في سعيها لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية وكذلك الغايات الإنمائية الأخرى بتزويدها بالمساعدات التقنية والمالية الكافية تماشيا مع الهدفين المتفق عليهما دوليا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وهما أن تكون هذه المساعدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للمساعدة المقدمة للبلدان النامية وبنسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للمساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يقترن هذا بالعمل على تحسين نوعية وفعالية المساعدات بزيادة التنسيق وتوثيق التكامل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز إمكانية التنبوء بالمسارات المقبلة وتوطيد الاستقرار، وتحقيق الملكية الوطنية الحقيقية للمشاريع والبرامج.

١٢ - نعرب عن أسفنا العميق لكون أعباء الديون الخارجية ما زالت، رغم بعض المبادرات التي اتخذت على مدى السنوات السابقة، تشكل عائقا من العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ونؤكد مجددا يقيننا بأن الحاجة ماسة لأن يحل المجتمع الدولي مشكلة ديون البلدان النامية بأسلوب فعال يتسم بالشمول والإنصاف والدوام وينحو نحو التنمية، ولا سيما من خلال الإسقاط الكامل للديون وزيادة التدفقات المالية التساهلية، وكذلك من خلال مبادلة الديون ببرامج للتنمية المستدامة.

١٣ - نلاحظ مع القلق أن طبيعة الترتيبات المؤسسية القائمة لمعالجة الشؤون الضريبية الدولية لا تبعث على الرضا، فهي ترتيبات مؤسسية لا تعالج شواغل الدول النامية ولا تمثل مصالحها على الوجه المناسب. ونؤكد مجددا الضرورة الملحة لإيجاد إطار حكومي دولي في سياق الأمم المتحدة من أجل التعاون الدولي في الشؤون الضريبية يشمل جميع الأطراف وينهض على أساس من المشاركة والتمثيل.

١٤ - نؤكد ضرورة تأسيس آليات مالية مبتكرة جديدة لدعم مساعي البلدان النامية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز نظمها الديمقراطية، وذلك بتدبير موارد جديدة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتهيئة فرص العمل ابتغاء تلبية الاحتياجات المشروعة لشعوبنا مع التأكيد مجددا على الأدوار القيادية للحكومات الوطنية في عملية التنمية في كل بلد.

١٥ - نسلم بالضرورة الحتمية لتعبئة قوى المجتمع الدولي وتدبير موارد إضافية للتنمية للمساهمة في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية وكذلك الغايات الإنمائية الأخرى. ونؤيد بخاصة المساعي المبذولة من أجل تحديد موارد جديدة وبديلة للتمويل لتوجيهها إلى البلدان النامية على منوال ثابت يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ ابتغاء القضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية في إطار من المساواة. ونرحب في هذا الشأن بالإعلان الصادر عن القيادات العالمية التي التقى جمعها في الحدث الذي دعا إليه الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل، في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتناول موضوع ”التصدي للفقر والجوع“، ونتطلع إلى أعمال متابعة تكون آثارها الملموسة على هاتين القضيتين الهامتين.

التنمية المستدامة

١٦ - نؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي أُقرت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ). ونشدد على أن بلوغ الغايات المحددة في خطة جوهانسبرغ سوف يتطلب توفير المزيد من سبل التنفيذ وتوثيق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بناء على مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة. ومن ثم، نحث المجتمع الدولي على أن يفي بالتزامه المتعلق بتوفير سبل التنفيذ على نحو كامل عاجل. ونؤكد أن من المهم للدورة ١٣ للجنة التنمية المستدامة واجتماعها التحضيري أن يناقشا الخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها لمعالجة ما يعترض عملية التنفيذ من القيود والعوائق التي حددت إبان سنة الاستعراض، ولا سيما تهيئة سبل التنفيذ، ابتغاء البت، في إطار سياسات عامة، في التدابير والخيارات العملية اللازمة للإسراع بإعمال بنود خطة جوهانسبرغ في المجموعة المواضيعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

١٧ - نلاحظ أن اجتماعات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات اعتبرت التقاعس عن توفير سبل التنفيذ، ولا سيما قصور الموارد التقنية والتكنولوجية والمالية، عقبة رئيسية تغل يد البلدان النامية عن تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وفي هذا الشأن،

سوف توفر الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فرصة فريدة للمجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة على نحو فعال.

١٨ - نلاحظ مع القلق عدم توافر اعتمادات لتمويل المشاريع المحددة في إطار البرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمي، ومما له ضرورة قصوى في هذا الشأن أن يوفر المجتمع الدولي الموارد المالية الكافية، ولا سيما في الفترة الثالثة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمي، وكذلك في الفترة القادمة لتجديد موارده.

١٩ - نرحب بقرار الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ببدء عملية تحضير الخطة الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ونشدد على ضرورة أن تتسم هذه الخطة بالفعالية وبمنحى عملي، وأن ترتبط بجداول زمنية وأهداف واضحة وأن تتوافر الموارد الكافية لتنفيذها. وينبغي أن يكون لها توجه قطري وأن تعالج الاحتياجات القطرية ذات الأولوية في الميدان البيئي، وأن تستند إلى ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن تنفذ في إطار من التعاون الوثيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة ومرفق البيئة العالمي.

٢٠ - نؤكد مجددا تأييدنا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة.

٢١ - نرحب بإعلان عام ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحاري والتصحر.

٢٢ - ندرك أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولهذا نحث الشركاء من البلدان المتقدمة النمو على زيادة دعمهم السياسي والمالي الذي قدموه حتى الآن لهذه الاتفاقية برفعها من مرتبة صك للمساعدة الإنمائية إلى إطار شراكة لا غنى عنها هدفها العام المساهمة في تحسين البيئة العالمية لكوكبنا وفي تحقيق التنمية المستدامة للأراضي الجافة التي يعيش فيها ملايين البشر.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٣ - نؤكد مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مقوم حتمي لاستكمال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من أجل المساهمة في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الغايات الإنمائية للألفية. ونسلم أيضا بأنه أداة فعالة لصون وتعزيز التضامن والوحدة بغية زيادة رفاهية البلدان النامية.

٢٤ - ندعو إلى تنفيذ برنامج عمل هافانا وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، اللذين يمثلان معا إطارا شاملا للتعاون المكثف بين البلدان النامية.

٢٥ - نرحب بما تقرر في ساو باولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من بدء الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية على أساس مبدأ تبادل المزايا.

٢٦ - نؤكد مجددا الدور المحوري لمركز الجنوب باعتباره مجمعا فكريا لبلدان الجنوب، وندعو في هذا المقام الدول الأعضاء، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص إلى توطيد الأساس المالي للمركز بتزويده بالموارد المالية.

٢٧ - نرحب بالتقدم الذي أحرزه مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية الأفريقية الذي انعقد في باندونغ، إندونيسيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وفي دربان، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، لإنشاء الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة تعبيرا عن الإرادة السياسية الجديدة لأفريقيا وآسيا الرامية إلى إيجاد مستقبل أفضل. ونتطلع أيضا إلى مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي المقرر عقده في إندونيسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مواكبة الاحتفال باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي أنشئ في عام ١٩٥٥.

٢٨ - نعرب عن الارتياح للنتائج التي حققها حتى الآن صندوق بيريس غيريرو الاستئماني في تعزيز مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب ونشجع بشدة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على أن تعلن تبرعاتها لهذا الصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات الذي سيعقد في نيويورك في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفقا لما قرره الفريق.

٢٩ - نعيد إلى الأذهان قرار المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي جرى الاتفاق فيه على تأسيس فريق دراسي حكومي دولي مفتوح لبحث جدوى تأسيس مصرف التجارة والتنمية الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧، ونؤكد مجددا في هذا السياق القرار الذي أوصى لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية بمعالجة هذه المسألة في دورتها الحادية عشرة.

٣٠ - نوافق على البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابع لمجموعة الـ ٧٧ (G-77/AM(XVI)/2004/3). ونعرب عن قلقنا للوضع المالي المقلقل الذي يعاني منه حساب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإزاء قلة عدد البلدان التي سددت

كامل اشتراكاتها منذ مؤتمر القمة في هافانا والذي لم يتجاوز ٣٦ بلدا. وفي هذا السياق، نناشد جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تتبرع بسخاء لحساب التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب على نحو ما قرره مؤتمر قمة الجنوب، وذلك لدعم تنفيذ برنامج العمل السنوي لمجموعة الـ ٧٧ وكفالة استمرار العمل في مكتب الرئيس بطريقة سلسة.

٣١ - نوافق على تقرير الاجتماع ١٩ للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (G-77/AM(XVI)/2004/2)، الذي قُدم وفقا للمبادئ التوجيهية التي وُضعت لاستخدام الصندوق الاستئماني. ونقرر أيضا زيادة مدة عضوية لجنة الخبراء من أربع سنوات إلى خمس سنوات. ونلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزه حتى الآن هذا الصندوق في دعم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وندعو جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ وكذلك منظومة الأمم المتحدة إلى دعم زيادة موارد الصندوق الاستئماني. ونشيد برئيس لجنة الخبراء لما يبديه دوما من التزام وريادة في النهوض بأنشطة الصندوق.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٠ سنوات

٣٢ - نؤكد مجددا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن على ثقة من أن الحدث الذي سينظم احتفالا بالذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيهيئ فرصة لتوطيد جهود المجتمع الدولي في تنفيذ قراراته. ونؤكد ضرورة مساعدة البلدان النامية في مساعيها في هذا الشأن بتزويدها بما يكفي من موارد مالية ومساعدات تقنية وأنشطة لبناء القدرات من أجل تحقيق الغايات والأهداف الواردة في برنامج العمل.

الهجرة الدولية والتنمية

٣٣ - نؤكد أن الهجرة الدولية أخذت تبرز باعتبارها قضية عالمية بالغة الأهمية ينبغي اعتبارها مسألة ذات أولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة، من أجل تحديد السبل والوسائل الملائمة للاستفادة إلى أقصى حد من فوائدها ووضعها موضع التنفيذ. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة قرارا بعقد حوار رفيع المستوى في موضوع الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦ من أجل مناقشة مختلف جوانب الهجرة الدولية المتعلقة بالتنمية، وعن السبل التي يمكن بها لهذه الهجرة أن تساعد البلدان النامية بشكل أفضل على تلبية احتياجاتها الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على نحو سريع. وهناك في هذا الصدد حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في قضايا الهجرة وبذل المزيد من الجهود، بما فيها إنشاء الآليات المناسبة، من أجل ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم.

٣٤ - نرحب مع التقدير بمبادرة حكومة بيرو باستضافة مؤتمر دولي استثنائي على المستوى الوزاري يعقد في ليما ببيرو، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ وتشارك فيه الدول النامية التي تأتي منها التدفقات الكبرى للمهاجرين الدوليين.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٥ - نشيد بما أبداه قادة أفريقيا وشعوبها من تفان في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما يظهر تصميم أفريقيا والتزامها الجماعيين على وضع بلدانها بشكل لا رجعة فيه على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالسيطرة على عملية التنمية فيها وبمحاربة الفقر. ونرحب أيضا بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، وبدعم مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي ضمن جهات أخرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونقر بأهمية هذه الخطوات نحو تحقيق هدف من أهم أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو إقامة علاقة جديدة قائمة على الشراكة وتبادل المسؤولية والمساءلة فيما بين أفريقيا والمجتمع الدولي، من أجل التغلب على مشكلة تهميش القارة.

٣٦ - نؤيد تمام التأييد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وندعم تنفيذها دعما قويا. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المساهمة مساهمة فعلية في تنفيذ الشراكة، بما في ذلك المساهمة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧ - نعرب عن دعمنا لعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ولاضطلاعه بمسؤولياته، وندعو كيانات الأمم المتحدة إلى تعبئة الموارد اللازمة وتوفيرها من أجل التمويل الكامل لأنشطة المكتب المضطلع بها دعما للشراكة.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٨ - نعيد تأكيد أهمية تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بالأعمال التحضيرية المضطلع بها من أجل تنظيم الاجتماع الدولي للاستعراض التام والشامل لبرنامج عمل بربادوس المزمع عقده في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس. ونحث في هذا الصدد الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في صندوق التبرعات الاستئماني حتى يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية المشاركة في الاجتماع الدولي مشاركة كاملة وفعالة. وندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة فيه على أعلى المستويات، ونطلب دعمه الكامل لتنفيذ نتائج الاجتماع الدولي لموريشيوس.

البلدان النامية غير الساحلية

٣٩ - ندرك المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وندعو في هذا الصدد إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذا كاملا وفعليا. ونشدد أيضا على الحاجة إلى تنفيذ المنظمات الدولية والجهات المانحة المعنية لتوافق آراء سان باولو المعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في سان باولو بالبرازيل في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولا سيما الفقرتان ٦٦ و٨٤ منه، وذلك في إطار نهج تعدد أصحاب المصالح.

أقل البلدان نموا

٤٠ - نؤكد ضعف تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، ونحث الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا على بذل مزيد من الجهود واتخاذ تدابير عاجلة من أجل بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل في الموعد المحدد.

التنمية الاجتماعية

٤١ - نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الذي قدمت فيه توصيات بالعمل على إيجاد بيئة وطنية ودولية ملائمة للتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة المنتجة، وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وذلك في إطار من النمو الاقتصادي المطرد والتعاون الإنمائي الدولي المستدام. ونلتزم بالنتائج الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة التي كان موضوعها ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يتحول إلى العولمة''، والمعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والتي شكلت خطوة إلى الأمام في طريق تعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي. ونبرز في هذا الصدد أهمية الدورة الثالثة والأربعين المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية المزمع عقدها في الفترة من ٩ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ونرحب بقرار عقد جلسة عامة رفيعة المستوى خلال الدورة الثالثة والأربعين.

وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٢ - نعيد تأكيد أهمية الصحة باعتبارها عنصرا ضروريا في التنمية المستدامة، ويظل يساورنا في هذا الصدد القلق البالغ لاستمرار تشكيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

والسل، والملاريا، وغير ذلك من الأمراض السارية تهديدا لتحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وما زال القلق يساورنا للكارثة التي يمثلها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة التزامه بهذه القضية، كما عبرت عنه الجلسات العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة المعقودة في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونرحب بالنتائج الناجحة التي انبثقت عن المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقود في بانكوك بتايلند في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ونرحب بإعلان كاتماندو الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الإقليمي الذي تناول موضوع ''الإسراع بالخطوات الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب آسيا'' الذي عقد بكاتماندو في نيبال في ٣ و ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٣ - نرحب بإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة الذي أقر بوضوح بأن هذا الاتفاق ينبغي أن يفسر بشكل يدعم الحق في حماية الصحة العامة، وخاصة تعزيز حصول الجميع على الأدوية. ونعيد تأكيد الحاجة إلى تعاون دولي وتدفق المساعدة بشكل أكبر خصوصا من البلدان المتقدمة النمو في إطار مكافحة الوباء، والحاجة إلى إعطاء الأولوية إلى النهج متعددة الأطراف، وإلى تخصيص ما يكفي من الموارد للصندوق العالمي من أجل زيادة حصيلته وصرف الأموال إلى البلدان المحتاجة بصورة عاجلة.

العنصرية والتمييز العنصري

٤٤ - نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وندعو إلى تنفيذ الأهداف التي وضعها. ونشيد بالمجتمع الدولي لاعترافه بأن الرق والتجارة في الرقيق، بما فيها تجارة الرقيق العابرة للمحيط الأطلسي، تعتبر جرائم ضد الإنسانية. وأقر المؤتمر كذلك بأن مخلفات الرق وتجارة الرقيق والاستعمار والإبادة الجماعية وغير ذلك من أشكال الاستعباد قد تجسدت في الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي. ونشيد أيضا بالمؤتمر لاعتماده الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا يمكن فيه القيام بجملة أمور منها تناول التدابير التصحيحية الرامية إلى معالجة مخلفات هذه الممارسات، وندعو إلى وضع برامج مماثلة لتعويض المنحدرين من العبيد في الشتات الأفريقي.

٤٥ - نعرب عن التزامنا بالقيام على نحو فعال بمتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونرحب في هذا الصدد بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/٢٠٠٢ وقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٧ اللذين يضعان الآليات اللازمة ويوجهان متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بصورة فعالة. ونؤكد من جديد معارضتنا لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونعرب عن بالغ قلقنا لتجدد نشوء أشكال معاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في بقاع مختلفة من العالم. ونؤكد من جديد أيضا أن جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والاحتلال الأجنبي وما يتصل بذلك من تعصب تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ينبغي أن ترفض بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وندين سوء استعمال تكنولوجيا المعلومات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت، من أجل التحريض على البغض العرقي والتعصب.

٤٦ - نلاحظ مع التقدير وضع آليات ملائمة للمتابعة الشاملة للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ونلاحظ أنه سوف يشرع في عملية وضع المعايير الدولية التكميلية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في جنيف. وندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزامهم بالتصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بحلول عام ٢٠٠٥.

تعزيز الأمم المتحدة

٤٧ - نولي أولوية عليا إلى إصلاح الأمم المتحدة ونؤكد من جديد عزمنا على المشاركة على نحو نشط في المفاوضات المتعلقة بتعزيز المنظمة، بحيث تستطيع مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بفعالية، بما في ذلك الشواغل والمصالح الخاصة بالدول النامية التي تشكل الأغلبية العظمى من أعضائها. ونعيد تأكيد أن هذه المفاوضات ينبغي أن تستهدف تعزيز تعددية الأطراف وإتاحة قدرات كبرى للمنظمة من أجل الوفاء بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق بصورة تامة وفعلية، وتوطيد طابعها الديمقراطي وشفافيتها فيما يتعلق بمناقشة وتنفيذ قرارات الدول الأعضاء.

٤٨ - نلاحظ مع القلق البالغ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة يمولان حاليا بنسبة تفوق ٩٠ في المائة من موارد خارجة عن الميزانية، مما يجعل التمويل أمرا لا يمكن التنبؤ به وغير مطمأن إليه وغير ثابت، بحيث يؤثر ذلك على تخطيطهما وإتمام برامجهما.

ولذلك ندعو الأمين العام إلى زيادة تمويل البرنامجين من الميزانية العادية زيادة كبيرة حتى يتمكنا من الاضطلاع بولايتهما على نحو فعال.

٤٩ - نرحب بالجهود الرامية إلى تحديث وتوسيع مرافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. غير أننا نشدد على ضرورة بذل جهود كبيرة على صعيد البرامج من أجل جعل الترتيب الوظيفي والمؤسسي والمالي لهذا المكتب موازيا لترتيبات مكتبي الأمم المتحدة المماثلين في جنيف وفيينا. وندعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة فضلا عن ذلك إلى الالتزام بالقاعدة المتبعة في المقر والقاضية بضمان الاستخدام الكامل للمرافق الإدارية وتسهيلات المؤتمرات في نيروبي.

القضايا والتطورات الرئيسية الأخرى

٥٠ - نعرب عن ارتياحنا لبدء العملية التحضيرية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بعقد الاجتماع التحضيري الأول في الحمامات بتونس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وندعو إلى المشاركة في مؤتمر القمة الذي سيعقد في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والإسهام النشط فيه إلى أقصى حد ممكن. ونؤكد من جديد أهمية المشاركة النشطة لجميع البلدان على أعلى المستويات ولأصحاب المصلحة المعنيين في مؤتمر القمة من أجل بلوغ تفاهم مشترك بشأن مجتمع المعلومات والمساهمة في سد الفجوة الرقمية وإتاحة الفرصة للجميع من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة.

٥١ - نحيط علما بارتياح بإنشاء صندوق التضامن العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٥، ونرحب بعقد اللجنة رفيعة المستوى للصندوق ونحث البلدان المانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة والهيئات والأفراد على المساهمة في الصندوق من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتشغيل صندوق التضامن العالمي فورا وفعليا حتى يتسنى له المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر.

٥٢ - نرحب بالتقدم الذي أحرزته فترويلا في إنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني الدولي بإيداع أول مبلغ بقيمة ٣٠ مليون دولار، وندعو إلى دعم هذه المبادرة من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحسين رفاهية شعوبها ومستوى معيشتهم.

٥٣ - ندعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية وتأهيل الضحايا وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة بالألغام الأرضية. ونعرب عن قلقنا من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ولا سيما الألغام الأرضية التي تلحق الأضرار

البشرية والمادية وتعرقل خطط التنمية في بعض البلدان النامية. ونطلب إلى الدول المسؤولة عن زرع الألغام الأرضية خارج أراضيها أن تتحمل المسؤولية عن هذه الألغام، وتتعاون مع البلدان المتضررة من أجل التخلص منها، وتساهم في تكاليف إزالتها، وتعوض عن جميع الخسائر اللاحقة من جرائها وعن استئناف استغلال المناطق المتضررة للأغراض الإنتاجية. ونعرب في هذا الصدد عن دعمنا للمساعدة في جهود إزالة الألغام في الجنوب اللبناني وندعو إسرائيل إلى أن تتيح للأمم المتحدة جميع الخرائط والمعلومات عن مواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في الجنوب اللبناني خلال الاحتلال والتي تعرقل تطوير المنطقة وتأهيلها وتمنع من الاستغلال الزراعي لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية.

٥٤ - نحيط علما بأنه تقرر عقد المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في نيروبي بكينيا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ونشجع على المشاركة على أعلى المستويات في ''مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام لعام ٢٠٠٤''.

٥٥ - نرفض بشدة فرض القوانين والأنظمة التي يتجاوز أثرها إقليم الدولة وغير ذلك من شتى أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، ونؤكد من جديد الحاجة العاجلة إلى وضع حد لها فورا. ونشدد على أن مثل هذه التدابير لا تقوض فقط المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل تهدد حرية التجارة والاستثمار تهديدا خطيرا. وندعو المجتمع الدولي بناء على ذلك إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تنفيذها.

٥٦ - ندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، إذ زيادة على أنه مفروض من جانب واحد ومخالف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولمبدأ حسن الجوار، فهو يتسبب في تكبد الشعب الكوبي لخسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة. ونحث على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨، ونعرب عن بالغ قلقنا لتصاعد طابع الخروج عن نطاق إقليم الدولة الذي يتسم به الحظر المفروض على كوبا ولمواصلة اتخاذ التدابير التشريعية الجديدة الموجهة إلى تشديد هذا الحظر. وعليه، نعبر عن قلقنا ونرفض التدابير الجديدة التي نفذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة بغرض تشديد الحظر، والتي تشكل انتهاكا لسيادة كوبا وانتهاكا شاملا لحقوق الشعب الكوبي.

٥٧ - نعرب عن بالغ قلقنا لفرض حكومة الولايات المتحدة عقوبات من جانب واحد ضد سوريا ونعتبر ما يدعى ''قانون مساءلة سوريا'' قانونا مخالفا للقانون الدولي وانتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى إلغائه واللجوء إلى الحوار بين البلدين على أساس الاحترام والمصالح المشتركة من أجل خير البلدين وشعبيهما.

٥٨ - نرفض الجزاءات الاقتصادية والمالية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة من جانب واحد على السودان، وندعو إلى وضع حد لها فورا.

٥٩ - نعرب أيضا عن بالغ قلقنا للهجوم الجوي الذي نفذ ضد مصنع الشفاء للأدوية في السودان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ ولأثره السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد. ونعرب عن دعمنا للسودان وتضامننا معه في طلبه أن تنظر الأمم المتحدة بعدل وإنصاف في هذه المسألة بناء على أحكام القانون الدولي.

الحالة في فلسطين والشرق الأوسط

٦٠ - إننا ندرك حالة الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي وندرك احتياجاتها الخاصة ومعاناتها، ولا سيما حينما تزيد الأطماع التوسعية ونزعة الاستيطان من حدتها، ونلاحظ أن هذه الأوضاع قد تناولتها الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونعيد في هذا الصدد تأكيد السيادة الدائمة للشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية. وما زال يساورنا القلق بشكل خاص من جراء الوضع المأساوي والخطير الذي لا يزال يسود في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والذي أدى إلى مزيد من التدهور الخطير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وندعو في هذا الصدد إلى زيادة المساعدة والدعم المقدمين إلى الشعب الفلسطيني حتى يحقق استقلاله الوطني ويمارس سيادته على دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

٦١ - ندعو إلى الوقف الفوري والكامل لأنشطة الاستيطان وإلى إنهائها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السورية المحتلة. ونعرب في هذا الصدد عن عميق قلقنا لما تقوم به إسرائيل حاليا من بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وقيامها خرقا للقانون ببناء جدارها التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها. وقد أدت هذه الأنشطة إلى المصادرة غير القانونية للأراضي والموارد الفلسطينية وتدميرها، وقطع سبل عيش عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين يتمتعون بالحماية، وضم مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية ضما غير قانوني وبحكم الواقع.

٦٢ - ندعو أيضا إلى انسحاب إسرائيل فورا من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السورية المحتلة حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن سائر الأراضي العربية المحتلة. ونعيد تأكيد دعمنا لعملية السلام في الشرق الأوسط التي استهلت في مدريد عام ١٩٩١ بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ولمبدأ الأرض مقابل السلام. وندعم في هذا السياق مبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٦٣ - ندعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام المسماة بخارطة الطريق فيما يتعلق بالمسار الإسرائيلي الفلسطيني.

٦٤ - نؤيد حق لبنان غير القابل للتصرف في استعمال مياهه وفقا لأحكام القانون الدولي، وخاصة في ضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيه في المناطق والقرى المحررة. وندعو أيضا إسرائيل إلى وضع حد لانتهاكاتها الجوية لسيادة لبنان ولغيرها من الانتهاكات التي تضر ضررا شديدا بالوضع الأمني الذي يعتبر عاملا حاسما في تشجيع النشاط السياحي والاقتصاد.